



وتر :

- وقت صلاة الوتر (ر : صلاة / ٣ و) .
- القراءة في صلاة الوتر (ر : صلاة / و ١١) .
- كيفية صلاة الوتر (ر : صلاة / ١٣) .
- القنوت في الوتر (ر : صلاة / ١٤) .

وديعة :

١ - تعريف :

الوديعة هي المال المدفوع إلى الغير ليحفظه بلا عوض .

٢ - ضمانها :

المودع لديه أمين ، وهو لا يخلو من أن يحفظ الوديعة مع ماله أو يحفظها في مكان خاص بها . فإن حفظها في مكان أمين خاص بها ، فذهبت من غير تعمد منه ولا تقصير في حفظها لم يضمنها ، لأنه بذل ما يستطيع في حفظها الحفظ المعهود المتعارف^(١) . وإن حفظها مع ماله فذهبت ، فإنه لا يخلو من أحد أمرين : إما أن

(١) المحلى ٨ / ٢٧٧ و ٩ / ١٧٠ .

يذهب معها بعض ماله ، وعندئذ لا يضمنها لأنه غير متهم في ذلك ، وإما أن تذهب هي دون أن يذهب معها شيء من ماله ، وعندئذ يضمنها - في رأي عمر - لأن ذلك يدل على تقصير من جهة المودع ، فعن أنس بن مالك قال : إني استودعت مالا فوضعت مع مالي ، فهلك من بين مالي ، فرفعت إلى عمر فقال : إنك لأمين في نفسي ، ولكن هلك من بين مالك ، فضمنه^(١) .

٣ - ردها :

ولا يرُدُّ الوديعة إلا لصاحبها أو وكيله أو وليه الشرعي إذا حجر على المودع بعد ذلك ، إلا إذا قامت البينة على أن المودع هلك فيسلم الوديعة إلى ورثته الشرعيين ، فقد استودع رجلان امرأة أمانة مائة دينار على أن لا تدفعها لواحد منهما دون صاحبه ، حتى يجتمعا ، فأتاها أحدهما فقال : أن صاحبي توفي ، فادفعي إليّ المال ، فأبت فاختلف إليها ثلاث سنين ، واستشفع عليها حتى أعطته ، ثم ان الآخر جاء فقال : أعطني الذي لي ، فذهب بها إلى عمر : فقال له عمر : هل عندك بينة ؟ قال : هي بيتي قال : ما أظنك إلا ضامنة^(٢) .

وصاية :

انظر : ولاية .

وصي :

انظر : وصية / ٢ .

وصية :

ستكلم في ذلك عن :

- ١ - الموصي ، ٢ - الوصي ، ٣ - الموصى إليه ، ٤ - الموصى به .

١ - الموصي :

أ - وصية المريض بمرض الموت : تجوز وصية المريض مرض الموت ، وإن عمر رضي الله عنه أوصى بعدما طعن وخرقت حشوته ، فجازت وصيته ، ولم يُختلف في ذلك^(١) . ومثل المريض في الحكم من وقف موقف الردي ، كالمحارب عندما يقف بين الصفين ، والمرأة عندما يضربها الطلق .

ب - وصية المحجور عليه : وتجوز وصية المحجور عليه المميز^(٢) ، كالصبي المميز ، والسفيه ، ونحوهما ، فعن عمرو بن سليم أنه قيل لعمر : إن ههنا غلاماً يفاعاً لم يحتلم ، وورثته بالشام ، وهو ذو مال ، وليس له ههنا إلا ابنة عم له ، فقال عمر : فليوص لها ، فأوصى لها بمال - أي أرض - يقال لها بئر جشم ، قال عمرو بن سليم فبعت ذلك المال بثلاثين ألفاً ، وابنة عمه التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم^(٣) .

وفي رواية عمر بن حزم عن أبيه قال : أوصى غلام منا لم يحتلم لعمته له بالشام بمال كثير قيمته ثلاثون ألفاً ، فرفع أبو إسحاق ذلك إلى عمر بن الخطاب فأجاز وصيته^(٤) وقد اتفقت الروايات على أن هذا الصبي قد بلغ سن التمييز ، فهو ابن عشر سنين أو اثنتي عشرة سنة .

٢ - الوصي :

أ - تعريف : الوصي هو الإنسان الذي يتولى ضبط التركة ووفاء الديون ، وإخراج الوصية منها ، وتقسيم الميراث بين الوارثين ، وقد كان قيس بن سعد بن عبادة وصياً لأبيه ، فأقره عمر على ذلك في حادثة معروفة وهي : إن سعد بن عبادة

(١) المغني ٦ / ٨٤ .

و ٦ / ٢٨٢ .

(٢) المحلى ٩ / ٣٣١ .

(٤) عبد الرزاق ٩ / ٧٨ والمغني ٦ / ١٠١

و ٩ / ٤٠٦ .

(٣) الموطأ ٢ / ٧٦٢ والمحلى ٩ / ٣٣٠ والمغني

٦ / ١٠١ و ٩ / ٤٠٦ وسنن البيهقي ١٠ / ٣١٧

قسم ماله بين ورثته على كتاب الله ، وامراته حبلى لم يعلم بحملها ، فولدت غلاماً ، فأرسل أبوبكر وعمر إلى قيس بن سعد - وصي سعد - في ذلك ، فقال قيس : أما أمر قسمه سعد وأمضاه فلن أعود فيه ، ولكن نصيبي له ^(١) . وروي عن أبي عبيدة انه لما عبر الفرات أوصى إلى عمر بن الخطاب - أي جعله وصياً - ^(٢) .

ب - ويجوز للإنسان أن ينصب أكثر من وصي واحد ، وأن يجعل لكل واحد منهم مهمة غير مهمة الآخر . فهذا عمر رضي الله عنه أوصى إلى ابنته حفصة رضي الله عنها ^(٣) بالنظر في أمر أمواله ونكاح بناته ^(٤) ، وأوصى إلى ابنه عبد الله بوفاء الديون خاصة ، فقال : يا عبد الله بن عمر : انظر ما عليّ من دين ، فحسبوه فوجدوه ثمانين ألفاً أو نحو ذلك ، فقال ان وفي مال آل عمر فأده من أموالهم ، وإلا فسل بني عدي بن كعب ، فإن لم تف أموالهم فسل في قريش ، ولا تغدّهم إلى غيرهم فأدّ عني هذا المال ^(٥) .

ج - **نصب المرأة وصياً** : ولا فرق بين أن يكون الوصي رجلاً أو امرأة ، وقد أوصى عمر رضي الله عنه أن تلي ابنته حفصة رضي الله عنها أمر نكاح بناته وان تلي الأوقاف التي وقفها رضي الله عنه ما عاشت - كما سيأتي بعد قليل - (وصية / ٤ ب ١) .

د - ولا يشترط أن يكون الوصي قريباً للموصي ، بل قد يكون غريباً ، وقد رأينا كيف أن أبا عبيدة بن الجراح قد نصب عمر بن الخطاب وصياً ولم ينكر عليه عمر ذلك ، وقال عمر : لو تركت تركة أو عهدت عهداً إلى أحد لعهدت إلى الزبير بن العوام ، إنه ركن من أركان الدين ^(٦) .

(١) عبد الرزاق ٩ / ٩٩ وابن أبي شيبة ٢ / ١٧٨ ب
والمحلى ٩ / ١٤٢ والمغني ٥ / ٦١٦ .
(٢) المغني ٦ / ١٤٤ .
(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ١٧٥ ب .
(٤) عبد الرزاق ٦ / ٢٠٠ .
(٥) سنن أبي داود في الوصايا برقم ٢٨٧٩ .
(٦) سنن البيهقي ٦ / ٢٨٢ .

٣ - الموصى إليه :

تجوز الوصية للقريب أو البعيد الذي لا حظ له من الميراث ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا وصية لوارث) ، وقد أوصى عمر لأمهات أولاده لأنهن لا يرثن منه شيئاً ، فأوصى لكل واحدة منهن أربعة آلاف درهم^(١) . وأتاه رجل أوصى بماله في سبيل الله ، فقال عمر : أعطه عمال الله ، قال : ومن عمال الله ؟ قال : حجاج بيت الله^(٢) .

٤ - الموصى به :

أ - قد يكون الموصى به وصية تتضمن نصائح للموصى له ، يستقيم بها أمر دينه ودنياه . ولما طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعددت وصاياه في ذلك ومنها انه قال : أوصي الخليفة من بعدي خيراً وأوصيه بالمهاجرين خيراً ، أن يعرف حقوقهم ؛ وأن ينزلهم على منازلهم ، وأوصيه بالأنصار الذين تبوأوا الدار والايمان من قبل خيراً ، أن يقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئتهم ، وأوصيه بأهل الأمصار خيراً ، فإنهم ردة الإسلام وغيظ العدو ، وبيت المال ، ولا يرفع فضل صدقاتهم إلا بطيب أنفسهم ، وأوصيته بالأعراب ، فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام أن تؤخذ صدقاتهم من حواشي أموالهم ، وترد على فقرائهم ، وأوصيه بأهل الذمة خيراً ، ألا يكلفهم إلا طاقتهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وأن يفي لهم بعهدهم^(٣) .

وعن المسور بن مخرمة قال : سمعت عمر ، وإن أحد أصابعي في جرحه وهو يقول : يا معشر قريش : إني لا أخاف الناس عليكم ، وإنما أخافكم على الناس ، وإني تركت فيكم اثنين لن تبرحوا بخير ما لزمتموها ،

وسنن سعيد بن منصور ٣ / ١ / ١١٠ .

(٢) سنن الدارمي ٢ / ٤٣٨ .

(٣) عبد الرزاق ١١ / ١٠٩ .

(١) أخرجه الترمذي في الوصايا برقم ٢١٢٢

والنسائي في الوصايا باب إبطال الوصية

للوارث ، وأبو داود في الوصايا برقم ٢٨٧٠

العدل في الحكم ، والعدل في القسمة ، وإني تركتكم على مثل محرقة العلم ، إلا أن يعوج قوم فيعوج بهم^(١) .

ب - وقد يكون الموصى به مالاً وعندئذ :

(١) لا يجوز أن يتجاوز الموصى به ثلث ما بقي من ماله بعد تجهيزه وتكفينه ووفاء ديونه وقد أوصى عمر بالربع^(٢) ؛ وجاء رجل شيخ إلى عمر فقال : يا أمير المؤمنين أنا شيخ كبير ومالي كثير ، ويرثني أعراب موالي كلاله ، منزوج نسبهم ، أفأوصي بمالي كله ؟ قال : لا . قال : فلم يزل يحط حتى بلغ العشر^(٣) .

وقد أوصى عمر أن يوقف بعض ماله على الفقراء والمساكين بكتاب هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أوصى به عبد الله أمير المؤمنين ، إن حدث به حدث ، أن ثمناً وصرمة بن الأكوع صدقة ، والعبد الذي فيه ، ومئة السهم الذي بخير ، ورقيقه الذي فيه ، والمئة التي أطعمني محمد صلى الله عليه وسلم ، تليه حفصة ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأي من أهلها ، لا يباع ولا يشتري ، ينفقه حيث رأى من السائل والمحروم وذوي القربى ، ولا خرج على وليه إن أكل ؛ أو آكل ، أو اشتري رقيقاً منه^(٤) .

فإن أوصى بوصايا فيها عتق ، فلم يف الثلث بالكل ، يقدم العتق ، فيبدأ به ، فإن فضل شيء بعده قسم بين سائر أهل الوصايا على قدر وصاياهم^(٥) . فمن أوصى له بمائة أعطي ضعف من أوصى له بخمسين . قال عمر : إذا كانت عتاقة ووصية تحاصوا^(٦) .

والمغني ٥ / ٥٦٤ .

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٧٢ .

(٥) المغني ٦ / ١٥٩ .

(٢) عبد الرزاق ٩ / ٦٧ .

(٦) ابن أبي شيبة ٢ / ١٧٧ وسنن البيهقي

(٣) المغني ٦ / ٤ .

٢٧٧ / ٦ .

(٤) عبد الرزاق ١٠ / ٣٧٧ وسنن البيهقي ٦ / ١٦٠ .

فإن لم يكن فيها عتاقة ، قسم الثلث على سائر أهل الوصايا على قدر وصاياهم .

(٢) تغيير الوصية : وللموصي أن يغير في وصيته ما شاء ويعمل الوصي بالآخر منها . فقد قال عمر في الرجل يوصي بالوصية ثم يوصي بأخرى قال : يؤخذ بالأخرى^(١) وقال : يُحْدِث الرجل بالوصية ما شاء ، وملاك الوصية آخرها^(٢) .

وضوء :

ستحدث عن الوضوء عند عمر بن الخطاب في النقاط التالية :

- ١ - اشتراطه لصحة الصلاة ، ٢ - تكراره لكل صلاة ، ٣ - الوضوء في المسجد ،
- ٤ - الماء الذي يجوز الوضوء به ، ٥ - الاستعانة بالغير في الوضوء ، ٦ - كيفية الوضوء
- (والمسح على العمامة والخمار والخفين والجوربين) ، ٧ - نواقض الوضوء ، ٨ - ما لا ينقض الوضوء ، ٩ - وضوء المعذور ، ١٠ - الوضوء قبل الغسل .

١ - اشتراط الطهارة لصحة الصلاة :

تشرط الطهارة لصحة الصلاة . قال عمر : لا تقبل صلاة بغير طهور^(٣) .
وتكون الطهارة بالوضوء عند وجود الماء والقدرة على استعماله ، وإلا فبالتيميم (ر :
تيميم) .

٢ - تكراره لكل صلاة :

وإذا ما توضأ المرء جاز له أن يصلي فيه ما شاء من الفرائض والنوافل ، ولا يفترض عليه تجديد وضوئه إلا بحدوث ناقض من نواقض الوضوء ، وقد كان عمر يصلي الظهر والعصر والمغرب بوضوء واحد^(٤) . وإن جدد وضوءه لكل صلاة فهو

(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ١ .

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٧٥ .

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ٦ .

(٢) عبد الرزاق ٩ / ٧١ والمحلى ٩ / ٣٤١ وانظر

المغني ٦ / ٦٦ .

أفضل ، وقد كان أبو بكر وعمر يتوضآن لكل صلاة ، فإذا كانا في المسجد دعوا بالطشت^(١) .

٣ - الوضوء في المسجد :

ويجوز للمرء أن يتوضأ في المسجد دون أن يلوث مكان الصلاة فيه ، أو أن يسيء إلى أحد فيه ، ورأينا كيف أن أبا بكر وعمر إذا أرادا أن يتوضآ في المسجد دعوا بالطشت فتوضآ فيه .

٤ - الماء الذي يجوز الوضوء فيه :

(ر : ماء) .

٥ - الاستعانة بالغير في الوضوء :

كان عمر لا يحب أن يعينه في وضوئه أحد ، ليخلص ثوابه إليه ، فكان يقول : ما أحب أن يعينني على وضوئي أحد^(٢) .

٦ - كيفية الوضوء :

أعضاء الوضوء وكيفيته معروفة ، ولذلك لم ينقل لنا عن عمر رضي الله عنه كيفية الوضوء لأنه كان معروفاً ولكن نقل لنا عنه رضي الله عنه ملاحظات في كيفية الوضوء وهذه الملاحظات :

أ - تثليث الغسل : كان عمر يرى أن تثليث الغسل في أعضاء الغسل هو الأفضل ، والتثنية فيه جائزة ، قال عمر : الوضوء ثلاث ثلاث وثنتان تجزيان^(٣) وعن الحسن عن عمر أنه قال في المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين والرجلين ثنتان تجزيان وثلاث أفضل^(٤) ، ولذلك كان عمر يتوضأ أحياناً ويثلاث

(٣) ابن أبي شيبة ٣ / ١ وكنز العمال برقم

٢٦٨٩٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣ / ١ .

(١) ابن أبي شيبة ٦ / ١ .

(٢) المغني ١ / ١٤١ .

الغسل ؛ فعن الأسود بن أبي الأسود قال : بعثني عبد الله بن مسعود إلى عمر فوافقته حين خرج من الخلاء ، فوضع له إناء فغسل كفيه ثلاثاً وتضمض واستنشق ثلاثاً وغسل رجله غسل^(١) ؛ ويتوضأ أحياناً ويشني الغسل فعن علقمة والأسود أنهما رأيا عمر يتوضأ مرتين مرتين^(٢) ؛ وشيئ عمر الذهابين إلى الكوفة إلى صرار فتوضأ وغسل مرتين مرتين^(٣) .

ب - استيعاب الأعضاء المغسولة بالغسل : وعلى المتوضىء ان يستوعب الأعضاء التي يجب غسلها بالغسل ، فإن ترك شيئاً منها دون غسل لم يصح وضوءه فقد رأى عمر رجلاً يصلي وقد ترك من رجله موضع ظفيرة - لم يصبها الماء - فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة^(٤) ورأى رجلاً في رجله لمعة لم يصبها الماء حين تطهر ، فقال له عمر : أبهذا الوضوء تحضر الصلاة ؟! وأمره أن يعيد الوضوء والصلاة^(٥) ؛ ورأى رجلاً غسل ظاهر قدمه وترك باطنها فقال : لم تركتهما ؟ للنار^(٦) ؟ ولذلك كان يأمر عمر رضي الله عنه بالتخليل بين الأصابع وبتخليل اللحية بالماء حين غسل الوجه فقد مر على قوم يتوضأون فقال : خللوا^(٧) .

ج - ولما كان الماء عند عمر رضي الله عنه لا ينجس ولا تذهب طهوريته بالاستعمال في رفع حدث أو قرينة أو بمخالطته شيئاً من النجاسات ما لم تظهر أوصاف النجاسة فيه (ر : ماء / ٢) فإن عمر كان يضمن ويستنشق من كف واحد ، فقد روى ابن أبي شيبه أن عمر تمضمض واستنشق من كف واحدة^(٨) .

د - وكيفية مسح الأذنين أن تمسح ظاهرهما وباطنهما ، وكذلك كان عمر يفعل فقد توضأ فأدخل إصبعيه في باطن أذنيه وظاهرهما فمسحهما^(٩) .

(٥) ابن أبي شيبه ١ / ٧ ب وكتر العمال ٢٦٨١٦ .

(٦) ابن أبي شيبه ١ / ٤ ب .

(٧) ابن أبي شيبه ١ / ٣ ب والمحلى ٢ / ٣٤ .

(٨) ابن أبي شيبه ١ / ٧ ب .

(٩) ابن أبي شيبه ١ / ٤ ب وكتر العمال ٢٦٨٦٢ .

(١) كتر العمال ٢٦٩٠٢ .

(٢) ابن أبي شيبه ١ / ٦ وعبد الرزاق ١ / ٤٣ وآثار

أبي يوسف برقم ٦ .

(٣) ابن أبي شيبه ١ / ٣ .

(٤) عبد الرزاق ١ / ٣٦ وابن أبي شيبه ١ / ٨ وكتر

العمال ٢٦٨١٧ .

هـ - والواجب في القدمين الغسل لا المسح ، فعن ابراهيم النخعي قال : قلت للأسود كان يغسل عمر قدميه ؟ قال : كان يغسلهما غسلًا^(١) ، وقد رأينا كيف أنه عندما رأى لمعة لم يصبها الماء في قدم أحدهم أمره أن يعيد الوضوء والصلاة .

و - المسح على العمامة والخمار والخفين والجوربين في الوضوء :

(١) مشروعية المسح عليها :

أ (المسح على العمامة : كان عمر رضي الله عنه يرى جواز المسح على العمامة للرجال بدلاً من مسح الرأس في الوضوء^(٢) ، فعن نبأته قال : سألت عمر عن المسح على العمامة فقال : إن شئت فامسح عليها وإن شئت فلا^(٣) وكان يقول : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله^(٤) .

ب (المسح على الخمار : وكما قال عمر بجواز المسح على العمامة للرجال ، قال بجواز المسح على الخمار للمرأة^(٥) وقال : من لم يطهره المسح على الخمار فلا طهره الله^(٦) .

ج (المسح على الخفين : كان عمر رضي الله عنه يمسح على خفيه ويفتي بذلك^(٧) ، وقد بال مرة فمسح على خفيه^(٨) . وقال عبد الله بن عمر : رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح بالعراق حين يتوضأ ، فأنكرت ذلك عليه فقال : فلما اجتمعا عند عمر بن الخطاب قال لي : سل أباك

(١) ابن أبي شيبة ٤ / ١ ب وكنز العمال ٢٦٨١٣ .

(٢) المحلى ٣ / ٢٢١ والمغني ١ / ٣٠٠ .

(٣) المحلى ٢ / ٦٠ وابن أبي شيبة ١ / ٥ والمغني والمجموع ١ / ٤٤٨ .

(٤) المحلى ٢ / ٦٠ وابن أبي شيبة ١ / ٥ والمغني ٢٦٩٨٧ .

(٥) المحلى ٢ / ٦٠ والمغني ١ / ٣٠١ .

(٦) المحلى ٢ / ٦٠ .

(٧) المحلى ٢ / ٦٠ .

(٨) المحلى ٢ / ٦٠ .

عما أنكرت عليّ من المسح على الخفين ، قال : فذكرت ذلك له فقال : إذا حدثك سعد بشيء فلا تردّ عليه ، فإن رسول الله كان يمسح على الخفين^(١) .

(د) المسح على الجوربين : وكان عمر يجيز المسح على الجوربين ، ويمسح هو عليهما . توضأ يوم الجمعة فمسح على جوربيه ونعليه^(٢) .

(٢) عدم المسح أولى من المسح : المسح على العمامة والخمار والخفين والجوربين رخصة وكان عمر يرى الاتيان بالعزيمة أفضل من الأخذ بالرخصة ، ولذلك كان يرى أن غسل الرجلين في الوضوء أفضل من المسح على الخفين^(٣) .

٣) أحكام المسح :

أ) اللبس على الطهارة : يشترط لصحة المسح اللبس على طهارة ، فلكي يجوز له ان يمسح على خفيه يشترط له أن يكون قد لبسهما على طهارة - أي وضوء - قال عمر : إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما ، قال عبد الله بن عمر : وإن جاء أحدنا الغائط ؟ قال عمر : نعم وإن جاء أحدكم الغائط^(٤) - أي يمسح عليهما بعد لبسهما وإن جاء الغائط - .

ب) مدة المسح : ورد عن عمر رضي الله عنه روايتان في مدة المسح على الخفين :

الرواية الأولى : ان مدة المسح على الخفين محددة بيوم وليلة للمقيم ، قال عمر : يمسح عليهما إلى مثل ساعته وليلته^(٥) ، والمسافر

(١) البخاري في الوضوء باب المسح على الخفين ،

والمجموع ١ / ٥٤٠ .

والموطأ ١ / ٣٦ .

(٤) الموطأ ١ / ٤٢ والمجموع ١ / ٥٥٦ .

(٥) عبد الرزاق ١ / ٢٠٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ١٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٣٠ ب والمحلى ٢ / ٨٥

ثلاثة أيام بلياليها ، فعن سويد بن غفلة قال : قلت لبنانة الجعفي وكان أجريناً على عمر ، سله عن المسح على الخفين ، فسأله فقال : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة^(١) .

وعلى هذا ، فإن مدة المسح تبدأ من حين مسح بعد أن أحدث ؛ قال عمر : امسح إلى مثل ساعتك التي مسحت^(٢) .

والرواية الثانية : إن مدة المسح غير محدودة وله أن يلبس خفه فلا يخلعه إلا متى شاء ، طالت المدة أو قصرت ، فهذا أبو عبيدة بن الجراح يرسل عقبة بن عامر إلى عمر يبشره بفتح دمشق ، فخرج عقبة يوم الجمعة ، وقدم يوم الجمعة ، فسأله عمر : متى خرجت ، فأخبره وأقال : لم أخلع لي خفاً منذ خرجت قال عمر : أحسنت^(٣) . وفي رواية الطحاوي متى عهدك يا عقبة بخلع خفيك ؟ فقلت : لبستهما يوم الجمعة ، وهذه الجمعة ، فقال لي : أصبت السنة ، ورواية البيهقي قرية من هذه^(٤) . وروى الدارقطني أن عمر قال : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة^(٥) .

وقد رجّح العلماء الرواية الأولى عن عمر رضي الله عنه لأنها موافقة للسنة ، والظن بعمر ألا يخالف السنة ، فيحتمل أن عمر كان يقول بعدم التوقيت ثم رجع إلى التوقيت بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر لما بلغه ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

— ومدة المسح هذه هي للمسح على الخفين والجوربين والعمامة

-
- (١) شرح معاني الآثار ٨٣/١ وعبد الرزاق ٢٠٥/١ والمحلى ٨٧/٢ والمغني ٢٨٦/١ والمجموع ٥٢١/١ وفي ابن أبي شيبة : يوم إلى الليل وهو خطأ من النساخ .
(٢) المغني ٢٩١/١ وانظر المحلى ٩٧/٢ والمجموع ٥٢٥/١ .
(٣) ابن أبي شيبة ٣٠/١ .
(٤) شرح معاني الآثار ٨٠/١ والمجموع ٥٢١/١ .
(٥) كنز العمال برقم ٢٧٥٩٧ والاستذكار ٢٧٧/١ .

والخمار . قال ابن حزم : جاء عن عمر توقيت المسح على العمامة والخمار كتوقيت المسح على الخفين^(١) .

٧ - نواقض الوضوء :

ينقض الوضوء في نظر عمر أحد الأمور التالية :

أ - كل خارج نجس من البدن كالبول ، والغائط ، والدم ، والقيء^(٢) ، والمذي ، ونحو ذلك : قال عمر : إنه ليخرج من أحدنا مثل الجمانه فإذا وجد أحدكم ذلك فليتوضأ^(٣) وقال : في المذي الوضوء وليس فيه الغسل^(٤) .

ب - نوم المضطجع : لأن المضطجع إذا نام لا يؤمن عدم خروج الريح منه قال عمر : إذا نام أحدكم مضطجعاً فليتوضأ^(٥) وقال : من وضع جنبه نائماً فليتوضأ^(٦) أما من نام من غير مضطجع فلا وضوء عليه كما هو ظاهر قوله .

ج - لمس المرأة التي يحل له نكاحها : اختلفت الرواية عن عمر في نقض الوضوء بلمس المرأة ، ففي رواية أن عمر كان يأمر بالوضوء من مس المرأة وتقيلها ويقول : من قبل امرأته أو جسّها بيده فعليه الوضوء^(٧) ، وقال : القبلة من اللبس فتوضأوا منها^(٨) .

وفي رواية أخرى أنه كان يقبل امرأته ثم يصلي ولا يتوضأ^(٩) ، فقد خرج إلى الصلاة فقبلته امرأته فصلى ولم يتوضأ^(١٠) .

والتوفيق بين الروایتين - والله أعلم - أن نقول : إن عمر كان يقصد

(٦) ابن أبي شيبة ٢٢/١ ب والإستذكار ١/١٩٠ .

(٧) تفسير ابن كثير ١/٥٠٣ .

(٨) معرفة السنن والآثار ١/٣١٢ وانظر المجموع

٧٣/٢ وأحكام الجصاص ٢/٣٦٩ .

(٩) تفسير ابن كثير ١/٥٠٣ .

(١٠) عبد الرزاق ١/١٣٥ .

(١) المحلى ٢/٦٥ .

(٢) المجموع ٢/٥٨ .

(٣) عبد الرزاق ١/١٥٨ والموطأ ١/٥٤ وكنز

العمال رقم ٢٧٠٤٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ١/١٥ ب .

(٥) الموطأ ١/١٠ وعبد الرزاق ١/١٢٩ ومعرفة

السنن والآثار ١/٢٩٥ والمحلى ١/٢٢٤ .

بالمس الذي ينقض الوضوء هو المس بشهوة ، فإن لم يكن بشهوة ، فلا ينقض الوضوء ، وبذلك يُحمل تقبيله امرأته ثم خروجه إلى الصلاة دون أن يتوضأ على أن قبلته لها لم تحرك مشاعره ولم تثر شهوته ، فلا وضوء منها .

د - مس الفرج : وكان عمر يذهب إلى أن الوضوء يُنقض بمس فرج الآدمي ^(١) ويقول : من مس فرجه فليتوضأ ^(٢) ؛ وبينما عمر يصلي بالناس إذ زلت يده على ذكره فأشار إلى الناس أن أمكثوا ، ثم خرج فتوضأ ثم رجع فأتهم بهم ما بقي من صلاته ^(٣) .

هـ - حمل الجنازة : قال عبد الله بن عتبة بن مسعود : كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء إذا صلى أحدهم على الجنازة ثم أراد أن يصلي المكتوبة توضأ ، حتى أن أحدهم كان يكون في المسجد فيدعو الطشت فيتوضأ فيه ^(٤) .

و - الجنب عندما يريد الجماع أو النوم : ويستحب الوضوء للجنب عندما يريد الجماع ^(٥) ، قال عمر : إذا جامع أهله ثم أراد أن يعود يتوضأ بينهما ^(٦) ؛ وسئل عن الرجل يجمع امرأته ، ثم يريد أن يعود قال : يتوضأ ^(٧) .

ز - ويستحب الوضوء لغير المتوضيء إذا ذكر الله تعالى (ر : دعاء / ١) .

٨ - ما لا ينقض الوضوء :

أ - مس الأبط ، وتنقية الأنف (ر : نجاسة / ٢ و) .

ب - أكل لحم الجزور ، فقد أكل عمر لحم جزور ثم قام فصلى ولم يتوضأ ^(٨) .

ج - أكل ما مسته النار ، وقد كان عمر لا يرى الوضوء مما مسته النار ^(٩) . فعن جابر

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ٤٢

والمغني ١ / ١٧٨ والمجموع ٢ / ٤٢ .

(٢) كنز العمال برقم ٢٧٠٥٣ .

(٣) سنن البيهقي ١ / ٣١ ومعرفة السنن والآثار

٣٣٧ / ١ وعبد الرزاق ١ / ١١٤ .

(٤) المحلي ١ / ٢٥٠ .

(٥) المحلي ١ / ٨٨ .

(٦) ابن أبي شيبة ١ / ١٣ ب .

(٧) عبد الرزاق ١ / ٢٧٦ .

(٨) ابن أبي شيبة ١ / ٨ ب وعبد الرزاق ١ / ٤٠٨ .

(٩) الاعتبار ٤٩ والمغني ١ / ١٩١ والمجموع

٦١ / ٢ ومعرفة السنن والآثار ١ / ٣٩٦ .

قال : أكلت مع أبي بكر وعمر وعثمان خبزاً ولحماً فصلوا ولم يتوضأوا^(١) ؛
وعن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه تعشى مع عمر وصلى - عمر - ولم
يتوضأ^(٢) .

٩ - وضوء المعذور :

ومن به عذر دائم يمنعه من استمساك وضوئه - وقتاً يسع الوضوء والصلاة -
كالمستحاضة ومن به سلسل البول والجريح الذي ينزف دمه ، ونحو ذلك ، يتوضأون
لوقت كل صلاة ، وفيما بين ذلك يصلي بوضوئه وإن كان الناقض للوضوء مستمراً ،
وقد صلى عمر عندما طعن وجرحه يثغب دماً^(٣) .

١٠ - الوضوء قبل الغسل (ر : غسل / ٢ ج) .

وطء :

١ - أنواعه :

الوطء على ثلاثة أنواع :

أ - وطاء حلال ، وهو الوطاء في النكاح الصحيح (ر : نكاح) ووطء الرجل أمته
(ر : تسري) .

ب - وطاء حلال ولكنه حرم لمانع شرعي ، كوطء الحائض والنفساء (ر : حيض / ٢
و) والوطء أثناء الإحرام (ر : حج / ٦ د ٣) .

ج - وطاء حرام : وهو وطاء الرجل امرأة لا سبيل له إليها (ر : زنا) والوطء في الدبر
(ر : لواط) ووطء الحيوان (ر : حيوان / ١) .

٢ - آثار الوطاء :

يترتب على الوطاء الآثار التالية :

(١) ابن أبي شيبه ١ / ٨ ب وعبد الرزاق ١ / ١٦٨ . (٣) عبد الرزاق ١ / ١٥٠ والموطأ ١ / ٥١ .

(٢) الموطأ ١ / ٢١ .

- أ - الثواب في حالة الوطء الحلال ، والاثم في حالتي الوطء الممنوع لمانع شرعي ، والوطء الحرام .
- ب - ثبوت المهر كاملاً والنفقة في حالة الوطء بالزواج (ر : نكاح / ٥ د) و (نفقة / ٤) .
- ج - ثبوت النسب للولد في حالتي الوطء الحلال ، والذي حرم لمانع شرعي (ر : نسب) .
- د - العقوبة في حالة الوطء الحرام (ر : زنا / ٥) و (لواط / ٣) و (حيوان / ١) .
- هـ - إفساده العبادات البدنية كالصوم (ر : صوم / ٦) والحج (ر : حج / ٣) والعمرة والاعتكاف .
- و - إيجابه الغسل (ر : غسل / ١ ب) .
- ز - إثبات حرمة المصاهرة (ر : نكاح / ٤ أ ١ ج) .

٣ - ما يرتفع به حق الوطء :

يحرم على الرجل وطء امرأة بعد أن كانت له حلالاً بأمور منها :

- أ - الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى .
- ب - بيع الأمة ، أو بيع جزء منها ، أو شراؤها ولغيره فيها شرط ، أو تزويج الأمة (ر : تسري) .
- ج - الظهار منها ، فإنه يحرم عليه وطؤها حتى يكفر (ر : ظهار / ٤) .

٤ - العزل في الوطء :

- (ر : عزل) .
- الحلف على ترك الوطء (ر : إيلاء) .
- حق الرجل في وطء زوجته (ر : نكاح / ٦ ج) و (صيام / ٢ د) .
- حق المرأة في وطء زوجها لها (ر : نكاح / ٦ ب) ويحل لها طلب فسخ النكاح لعدمه (ر : طلاق / ١١) .
- وضوء الجنب عند إرادة الوطء (ر : وضوء / ٧ و) .

وقف :

١ - تعريف :

الوقف هو حبس أصل المال وتسبيل ثمرته .

٢ - مشروعيته :

الوقف مشروع ، فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر : أصبت أرضاً من أرض خيبر ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : أصبت أرضاً لم أصب مالا أحب إلي ولا أنفس عندي منها ، فما تأمرني به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها ، قال : فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ، في الفقراء وذوي القربى والضيف وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف غير متمول ، ويطعم^(١) .

وكتب عمر : بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أوصى به أمير المؤمنين إن حدث به حدث : إن ثمغاً وصرمة بن الأكوع والعبد الذي فيه ، والمائة سهم بخيبر ورقيقه الذي فيه ، والمائة وسق الذي أطعمه محمد رسول الله تليه حفصة ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأي من أهلها لا يباع ولا يشترى فينفقه حيث رأى من السائل والمحروم وذوي القربى ولا حرج على من وليه إن أكل أو آكل أو اشترى له رقيقاً منه^(٢) ؛ وتصدق بربعه عند المروة وبالثنية على ولده^(٣) .

٣ - الواقف :

الوقف في حقيقته تبرع ، ولذلك يشترط في الواقف أن يكون أهلاً للتبرع (ر : تبرع) .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ٣٧٧ وسنن البيهقي ٦ / ١٦٠

والمغني ٥ / ٥٦٤ .

(٣) سنن البيهقي ٦ / ١٦١ والمغني ٥ / ٥٤٥ .

(١) البخاري في الوصايا باب الوقف كيف يثبت

وانظر المحلى ٩ / ١٨ والمغني ٥ / ٥٤٤

و ٥٨٦ .

٤ - الموقوف عليه :

أ - لا بد من أن يعين الواقف الجهة التي وقف عليها ، وقد بين عمر رضي الله عنه فيما ذكرناه عنه الجهة الموقوف عليها . ففي وقفه لسهمه من خير جعل الوقف على الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل ، وفي كتابه الذي بين فيه عامة ما وقفه بين الجهة التي وقف عليها بالسائل والمحروم وذوي القربى .

وأباح في النصين لناظر الوقف أن يأكل من مال الوقف بالمعروف .
ولو وقف على غير معين لم يصح ، كما إذا وقف على رجل لا يدري من هو .

ب - ويشترط في الموقوف عليه أن يكون جهة بر ، كما هو واضح من كتاب عمر ،
- ولو وقف على اقتراف المعاصي لم يصح ، لأنه لا يجوز الانفاق في المعصية .

٥ - ناظر الوقف :

أ - للواقف أن يلي أمور الوقف في حياته ، وله أن يجعل أمره إلى غيره ، وله أن يعين من يلي أمر الوقف من أقاربه أو من غيرهم .

وقد وقف عمر ، وولي أمر الوقف بنفسه طيلة حياته ، ثم جعل أمر النظر في الوقف بعد موته إلى ابنته حفصة ، ثم وليه بعدها أخوها عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ثم وليه ذو الرأي من آل عمر وذلك بوصية من عمر رضي الله عنه^(١) .

ب - ويشترط في ناظر الوقف أن يكون أهلاً للتصرف - أي مكلفاً - وأن يكون ذا رأي كذا شرط عمر في كتابه المتقدم ، وهو لم يول حفصة أمر الوقف إلا لرأيها .

ج - ولا فرق بعد ذلك أن يكون ذكراً أو أنثى ، وقد رأينا كيف أن عمر ولي أمر الوقف ابنته حفصة رضي الله عنها .

٦ - المال الموقوف :

ويشترط في العين الموقوفة :

أ - أن يمكن الانتفاع بها لأن الوقف لم يشرع إلا للانتفاع به ، فإن كان الشيء الموقوف غير صالح للانتفاع به ، فقد تعطلت الغاية من الوقف ، ومن التدقيق فيما وقفه عمر نجده كله مما يمكن الانتفاع به .

ب - ويجوز وقف المشاع ، لأنه يمكن الانتفاع به ، وقد أصاب عمر مائة سهم من خيبر واستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرها فأمره بوقفها ، فوقفها^(١) ، وقد ذكرنا لك ذلك بنصه فيما تقدم .

ج - يجوز تحويل العين الموقوفة إن ظهرت المصلحة في هذا التحويل فقد كتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص لما بلغه أنه نُقب بيت المال الذي في الكوفة ، انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فإنه لا يزال في المسجد مُصلٍ . وقد كان هذا بمشهد من الصحابة ولم ينقل خلافه^(٢) .

د - ولا يجوز بيع العين الموقوفة ولا شراؤها^(٣) ، وهذا واضح في كتاب عمر رضي الله عنه الذي ذكرناه بنصه من قبل . (ر : بيع / ٦ ج) .

وكالة :

١ - تعريف :

الوكالة هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة .

٢ - ما تصح فيه الوكالة :

أ - تصح الوكالة في حقوق العباد كلها كالنكاح واستيفاء الدين والبيع ونحو ذلك . فقد كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن يبتاع له جارية من سبي جلولاء ، فدعا بها عمر فأعجبته فقال : إن الله يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ فاعتقها عمر^(٤) .

(٣) المغني ٢ / ٧٢٠ .

(٤) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٢ / ٥٠ .

(١) المغني ٥ / ٥٨٦ .

(٢) المغني ٥ / ٥٧٦ .

د - التنازل عن الولاء إلى الغير : يعتبر الولاء رابطة لا يملك المعتق والعتيق أن يتحلل منها بمقابل أو بغير مقابل ، إذ هي كرابطة النسب . قال عمر : الولاء كالرحم لا يباع ولا يوهب^(١) .

هـ - ويعتبر في حكم العتق من حيث ثبوت الولاء :

- (١) التقاط الرجل طفلاً ، وتربيته وكفالته - وبذلك يستحق ارثه - .
- (٢) إسلام الرجل على يد رجل فيستحق الثاني ميراث الأول إن لم يكن له وارث .
- (٣) نصرة رجل رجلاً وبذلك يستحق الأول ميراث الثاني .

و - الآثار المترتبة على هذا النوع من الولاء : يترتب على هذا النوع من الولاء : الإرث ، حيث يرث المعتق (ر : ارث / ٦ ب) ، ويرث الملتقط من اللقيط ومن كان سبباً في إسلام غيره ممن أسلم على يديه ، والناصر ممن ناصره إذا لم يكن لأحد من هؤلاء وارثاً (ر : إرث / ٧ ب ج د) .

٢ - الولاء بالعقد :

أ - وذلك بان يتفق اثنان على أن تحمل عاقلة الأول جناية الآخر على أن للأول ميراث الثاني إذا مات . قال عمر : إذا والى الرجل رجلاً فله ميراثه وعلى عاقلته عقله^(٢) .

ب - الآثار المترتبة على هذا الولاء : ويترتب على هذا الولاء من الآثار ما يلي :
(١) استحقاق الأول الإرث في حالة وفاة الآخر إن لم يكن له وارث (ر : إرث / ٧ أ) .

(٢) دفع عاقلة المولى الأول دية جناية الآخر إن كانت جنايته مما تحمله العاقلة .

(١) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢ وسنن البيهقي (٢) المحلى ٥٨ / ١١ .
٢٩٤/١٠ والمغني ٣٥٢/٦ .

ولاية :

١ - تعريف :

الولاية هي : قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدبير شؤونه الشخصية والمالية .

٢ - أنواعها :

الولاية على نوعين :

أ - ولاية على النفس : وهي الولاية التي يقوم الولي بموجبها بما يصلح شأن القاصر كالتأديب والتعليم والتزويج والتشغيل ونحو ذلك ، رضي بذلك القاصر أو لم يرض ، قال عمر مبيناً حق الولي في تأديب الصغير وأجره على ذلك : رحم الله رجلاً انتجر على يتيم بلطمة^(١) ؛ وزوج علي بن أبي طالب ابنته أم كلثوم من عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي صغيرة (ر : نكاح / ٥ ب ٢ أ) .

ب - ولاية على المال : وهي الولاية التي يقوم الولي بموجبها بما يحفظ مال القاصر وينفعه من عقود وتصرفات وبما وجب على القاصر من النفقات .

(١) فهو ينمي له المال ويثمره بما يراه مناسباً من الصناعات والتجارات والزراعات ، قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة^(٢) ، وقد أعطى عمر مال يتيم مضاربة فكان يعمل به في العراق^(٣) ، وتفصيل ذلك أن عمر قال لعثمان بن أبي العاص : ان عندي مالاً ليتيم قد أسرع في الزكاة ، فهل عندكم تجار أدفعه إليهم ؟ قال : فدفع إليه عشرة آلاف فانطلق بها ، وكان له غلام ، فلما كان من الحول ، وفد على عمر فقال له عمر : ما فعل مال

(١) سنن البيهقي ٦ / ٢٨٥ .

و ١٠٧ / ٤ والأموال ٢٥١ / ١ والمغني

٢٣٩ / ٤ .

(٢) الموطأ ١ / ٢٥١ وعبد الرزاق ٤ / ٦٨ وابن أبي

(٣) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٣١ .

شيبه ١ / ١٣٤ ب وسنن البيهقي ٢ / ٦

اليتميم ؟ قال : قد جئتكم به قال : هل كان فيه ربح قال : نعم ، بلغ مئة ألف ، قال : وكيف صنعت ؟ قال : دفعتهما إلى التجار وأخبرتهم بمنزلة اليتيم منك ؟ فقال عمر : ما كان قبلك أحدٌ أخرى من أنفسنا لا يطعمنا خبيثاً منك ، اردد رأس مالنا ، ولا حاجة لنا في ربحك ، وفي رواية فقال عمر : فكانت تمر عليكم اللؤلؤة الجيدة فتقولون : هذه لأمير المؤمنين ، ردوا إلينا رؤوس أموالنا^(١) .

(٢) ولا يجوز للولي أن يتصرف تصرفاً مضرّاً لا يوجب الشرع في مال الصغير ، فليس له أن يتصدق منه ولا أن يهدي ، ولا أن يطلق زوجة القاصر لأن هذا ضرر محض .

(٣) ولكن يدفع عنه زكاة ماله ، وينفق منه على القاصر وعلى من تجب عليه نفقته ، لأن هذه النفقات واجبة (ر : زكاة / ٣ هـ) .

(٤) وكان عمر يذهب إلى أنه لا يجوز للولي أن ينفق على نفسه شيئاً من أموال اليتيم ، فإن كان فقيراً فإن اضطر إلى ذلك استقرض منه ، فإذا أيسر ردّ ما استقرضه^(٢) . وكان عمر يذهب إلى أن هذا هو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٣) . وقال عمر رضي الله عنه : إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة والي اليتيم إن احتجت أخذت منه ، فإذا أيسرت رددته ، وإن استغنيت استعفت^(٤) .

— من هو ولي الدم في القصاص (ر: جناية / ٥ أ) .

— عفو ولي الدم عن القصاص (ر: جناية / ٥ أ) .

— مباشرة ولي الدم القصاص (ر: جناية / ٥ أ) .

(١) عبد الرزاق ٦٧ / ٤ وسنن البيهقي ١٠٧ / ٤ (٣) تفسير الطبري ٥٨٢ / ٧ والقرطبي ٤١ / ٥ .

والمحلى ٢٠٨ / ٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ٤٥٤ / ١ والقرطبي ٤١ / ٥ . (٤) سنن البيهقي ٥ / ٦ وتفسير ابن كثير ٤٥٤ / ١

والطبري ٥٨٢ / ٧ .

- جناية ولي الدم على الجاني (ر: جناية / ٢ ب ٢ ز).
- موافقة ولي المرأة على النكاح (ر: نكاح / ٥ ب ٢).
- موافقة السلطان على النكاح (ر: نكاح / ٥ ب ٢ ب).
- طلاق الولي (ر: طلاق / ٤ أ ٤).

ولد :

- انظر أيضاً ابن وبنت .
- حق كل من الزوجين في الولد (ر: نكاح / ٦ د).
- وجوب النفقة له (ر: نفقة / ٢).
- حضنته (ر: حضنة).
- نسبه إلى أبيه (ر: نسب / ٦) وإن جهل أبوه أو نفاه ولاعن عليه فإلى أمه (ر: نسب / ٤).
- الهبة له (ر: هبة / ٣ د) و (هبة / ٤ ج).
- شهادته لأبيه (ر: شهادة / ١ ه).
- الوصية للولد (ر: وصية / ٣).
- تبعيته لأمه في الرق (ر: استحقاق / ٢) و (رق / ١).
- عتقه إن كان رقيقاً بملك والده له (ر: رق / ٥ ب ٢).
- القصاص من الأب لولده (ر: جناية / ٣ ب ٣).
- سرقة الأب منه (ر: سرقة / ٤).
- اتباعه أشرف الأبوين ديناً إن كان صغيراً (ر: إسلام / ٤ ب).
- إسلامه بإسلام أحد أبويه إن كان صغيراً (ر: إسلام / ٤ أ ٣).
- العطاء - الراتب - الذي تخصصه الدولة للولد (ر: فيء / ٣ أ ٣ ه).

ولد الزنا :

- نسبه وإرثه (ر: إرث / ١٥) و (نسب / ٤).

- عتق ولد الزنا في الكفارات (ر: رق / ٥ جـ ٣).
- الوصية بأولاد الزنا خيراً (ر: زنا / ٧).

الولد الملعن عليه :

نسبه وإرثه (ر: إرث / ١٥).

ولي :

انظر : ولاية .

وليمة :

١ - تعريف :

الوليمة اسم للطعام الذي يصنع ويدعى الناس إليه . (ر: دعوة).